



نبذة عن الإئتمان الخاص

أهم النقاط

الإئتمان الخاص هو أحد الأصول البديلة الدرة للدخل.



الإئتمان الخاص عبارة عن مجموعة من القروض المضمونة للشركات الخاصة.



هو مصدر بديل للتمويل عن طريق البنوك التقليدية ويتم توفيره بشكل أساسي من خلال هيكل صندوق استثماري، ويديره مدير صندوق متخصص.



ارتفع إجمالي الأصول المدارة في الإئتمان الخاص بنسبة 14% من 513 مليون دولار في 2015م إلى 1.3 تريليون دولار في 2022م ومن المتوقع أن يصل إلى 2.3 تريليون دولار بحلول عام 2027م.



عوائد جاذبة مقابل المخاطر، التنوع، النحوظ من التضخم، العائد المستقر، والأصول المرنة هي أبرز سمات الإئتمان الخاص.



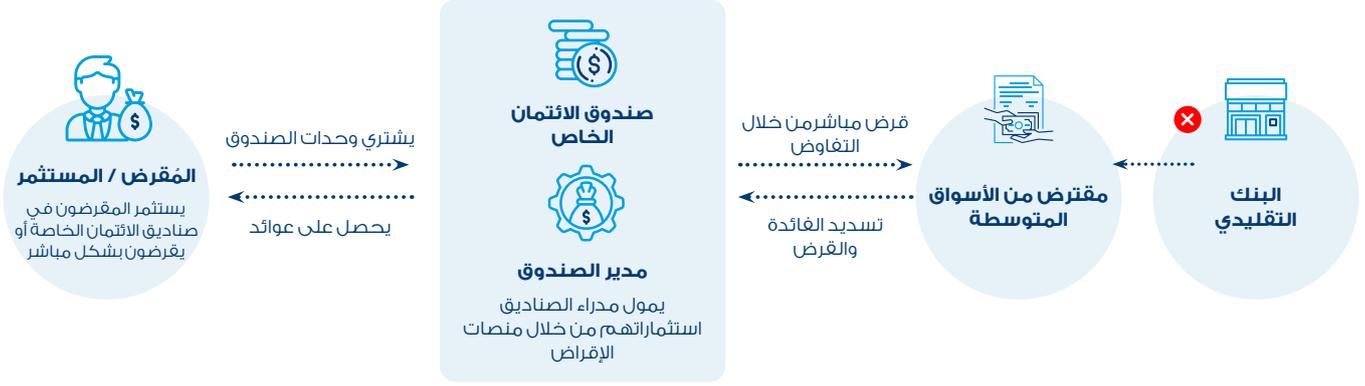
جاذبية العائد مقابل المخاطرة مقارنة بديون السوق العامة التقليدية، بمتوسط معدل عائد داخلي صافي يبلغ 9.5% وانحراف معياري بنسبة 3.4%.



ما هو الإئتمان الخاص

الإئتمان الخاص هو وسيلة إقراض تسمح للشركات بتوفير رأس المال. وهو من فئة الأصول البديلة التي توفر التمويل للشركات عبر صندوق استثماري يديره القطاع الخاص. يتيح الإئتمان الخاص للمستثمرين فرصة لإقراض الأموال للشركات من خلال أدوات الإئتمان الخاص مثل القروض والسندات. من جانب الطلب، يعتبر هذا النوع من الإئتمان بالنسبة لأصحاب الأعمال (الشركات المقترضة) بديلاً أكثر جاذبية من المقرضين التقليديين نظراً لسرعة إتمام المعاملات والمرونة في شروط التمويل. توسعت الفرصة لربط المستثمرين والشركات المقترضة خلال العقد الماضي حيث أصبح الإقراض المصرفي التقليدي أكثر تقييداً بعد الأزمة الائتمانية العالمية بسبب الضغوط التنظيمية وبالتالي أصبحت مصادر رأس المال البديلة كالإئتمان الخاص مصدراً لملء هذه الفجوة التمويلية.

هذه الشركات المقترضة غالباً ما تكون ذات حجم متوسط ومدعومة من قبل صناديق الملكية الخاصة، مما يعني أن كلاً من المقرضين والممولين عبر الأسهم يمكن أن يعملوا معاً على دعم العمليات التشغيلية وتوفير الموارد المالية للشركات لتعظيم فرص النجاح. وتمثل هذه الشركات قطاعاً أساسياً للاقتصاد وتساهم بقوة في خلق مصدر مستدام للوظائف والإيرادات. وفقاً للمركز الوطني للأسواق المتوسطة¹، يتم تعريف الشركات المتوسطة في الولايات المتحدة بشكل عام على أنها شركات ذات إيرادات سنوية تتراوح ما بين 10 ملايين دولار و مليار دولار. على الرغم من أن هذه الشركات قد لا تكون الأكبر في القطاع الذي تعمل به، إلا أنها لا تزال قوة اقتصادية مسؤولة عن المساهمة بنحو 48 مليون وظيفة وحوالي ثلث الإيرادات السنوية البالغة 30 تريليون دولار التي يولدها القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية.



تطور الائتمان الخاص

الائتمان الخاص موجود منذ بدء ظهور الإقراض كصناعة. خلال التسعينيات، كان المشهد التمويلي أكثر بساطة. حيث كانت البنوك هي الممول الأساسي في الاقتصاد، وتستحوذ على أكثر من 70% من حصة سوق التمويل. ولكن بعد عام 2008م، تطور هذا المشهد بشكل سريع مع جهود العالم للخروج من الأزمة المالية العالمية والتغييرات التنظيمية الشاملة لكبح جماح المؤسسات المالية التقليدية. خلال هذا الوقت، عثر المستثمرون المؤسسيون الذين يبحثون عن فرص مدركة للدخل على سوق الائتمان الخاص الغني بشركات الأسواق المتوسطة التي تبحث عن مصادر التمويل غير المصرفي.

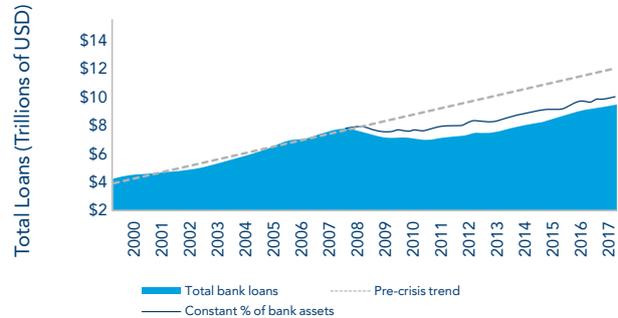
منذ ذلك الحين، شهد قطاع الائتمان الخاص في الولايات المتحدة نمواً كبيراً وتجاوزت الأصول تحت الإدارة في هذا القطاع 1.3 تريليون دولار في عام 2022م. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو، حيث يوفر هذا السوق للمستثمرين (المقرضين) عدد من المزايا الجاذبة خلال مراحل تقلبات الأسواق، بما في ذلك انخفاض معامل الارتباط، ومعدلات فائدة متغيرة وعدم التأثير بالتقييمات المنخفضة. علاوة على ذلك، فإن مجموعة الاستراتيجيات المتاحة في فئة الأصول هذه تساهم في نموها المستمر. وفقاً لتقديرات وكالة موديز الأخيرة، من المتوقع أن يصل إجمالي الأصول المدارة إلى 2.3 تريليون دولار على الأقل بحلول عام 2027م.

تطور سوق الائتمان الخاص



المصدر: Bloomberg Finance L.P. & Preqin. Size of 'Assets Outstanding' represents current invested assets at NAV, including dry powder as of September 2021. * Source: J.P. Morgan. Size of the Global USD markets represents current market value of Global Leveraged Loans & High Yields Markets respectively as of May 31, 2022.

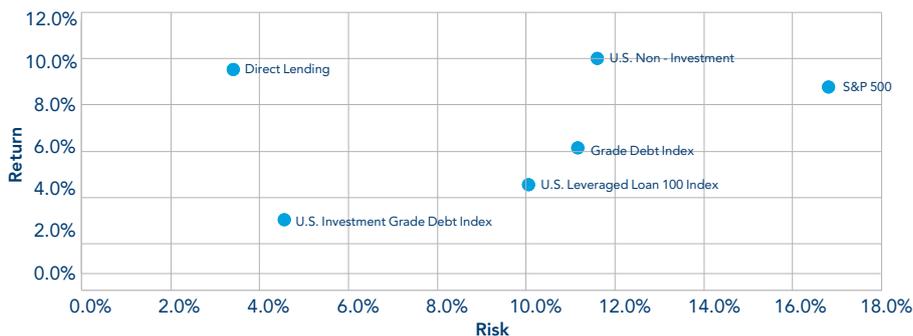
مصادر التمويل البديلة تملء الفجوة التمويلية التي خلفتها البنوك التقليدية بعد عام 2008م



المصدر: World Economic Forum, Rice University's Baker Institute, FDIC

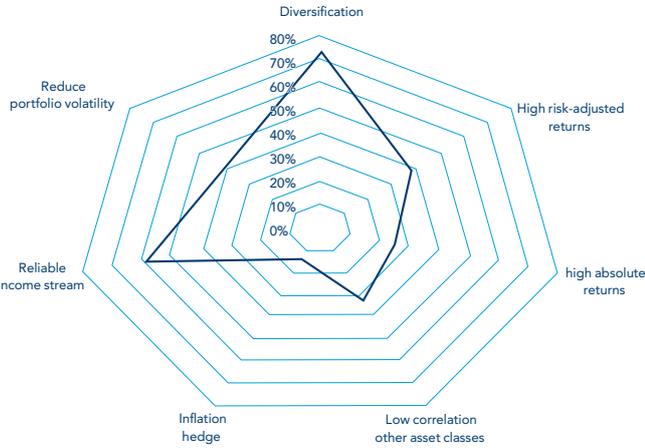
وبالتالي، يمكن للمستثمرين أن يكونوا واثقين من قدرة الائتمان الخاص على تحقيق النمو المتوقع بسبب أدائه القوي والقياسي. ويظل الإقراض المباشر هو الإستراتيجية الأبرز ضمن الائتمان الخاص وله قدرة على الصمود محققاً متوسط صافي معدل عائد داخلي 9.5% ونسبة تقلبات 3.4% للفترة ما بين العام 2004م و2022م.

تفوق الائتمان الخاص على فئات الأصول العامة الأخرى منذ عام 2004م



المصدر: Cliffwater Direct Lending Index, Q4 04 – 22 Q3. U.S. Investment grade debt index is represented by Bloomberg US Aggregate Index. U.S. Non-Investment grade debt index is represented by Bloomberg US Corporate High Yield. U.S. Leveraged Loan 100 Index is represented by Morningstar LSTA US Leveraged Loan 100 Index.

لماذا الاستثمار في الإئتمان الخاص



المصدر: Preqin Pro 2022

لماذا الاستثمار في الإئتمان الخاص

عادة ما يستثمر المستثمرون في الإئتمان الخاص من خلال "التزام بالاستثمار" في صناديق الدين الخاص الغير مدرجة في السوق والتي يديرها مدراء صناديق متخصصون في فئة الأصول هذه. عادة ما يتم هيكلتها هذه الصناديق على أنها شراكة محدودة حيث يكون المستثمرون قادرين على جمع رؤوس أموال يقوم مدير الصندوق باستثمارها بكفاءة لتوليد العوائد.

يظهر مخطط الويب Preqin نتائج استطلاع حديث يحدد دوافع المستثمرين المؤسسيين للاستثمار في الإئتمان الخاص.

توفر استثمارات الإئتمان الخاص إضافة مميزة للمحفظة مقارنة بأسواق الإئتمان العام التقليدية. حيث أنه من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المستخدمة ضمن فئة الأصول هذه، يمكن تنويع قاعدة أدائها بناءً على الجودة الائتمانية للمقرض والقطاع وشروط التمويل. علاوة على ذلك، يمكن أن تعمل بعض الاستراتيجيات بالتزامن مع الدورة الاقتصادية أو معاكسة للدورة الاقتصادية.



طبيعة الإئتمان الخاص تجعله أكثر مقاومة للتراجع الاقتصادي مقارنة بالأسهم ويوفر ذلك تأثيراً إيجابياً على الأداء العام للمحفظة على مدار الدورات الاقتصادية.



يعد ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم خيراً سيئاً بشكل عام لأدوات الدين التقليدية وهو أمر شائع في عالم اليوم. ومع ذلك، ونظراً لكون الدين الخاص يتكون عادةً من قروض بسعر عائم، فإنه يسمح بالتحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الفائدة وضغوط التضخم.



أداء الإئتمان الخاص كان أفضل من أداء القروض العامة في السنوات العشر الماضية، وبلغ متوسط صافي معدل العائد الداخلي لصناديق الدين الخاص 10% وانحراف معياري بنسبة 11.6%¹.



مقارنة بالمستثمرين في أدوات السوق العام، يتمتع المستثمرون في الإئتمان الخاص بمرونة اختيار الشركات التي يستثمرون فيها بالإضافة مرونة أعلى في التفاوض على شروط التمويل، مما يمكنهم من إدارة المخاطر بشكل أفضل وتحقيق عوائد محتملة أعلى.



يستفيد مستثمرو الإئتمان الخاص من هيكل الصفقات والتي هي أكثر أمناً وقوة من معاملات ائتمان السوق العامة. هذه الحماية مستمدة من وجود ضمانات وتعهدات مالية تؤمن القرض بالإضافة إلى قدرة المستثمرين على التواصل المباشر مع إدارات الشركات المقترضة.



عندما تصبح الشركة معسرة أو متعثرة عن السداد، يتمتع المقرض المباشر ذو الأولوية (المستثمر في هذه الحالة) بحق مطالبة الشركة بسداد الالتزامات المترتبة عليها للمقرض قبل سداد التزامات الشركة الأخرى.



مكتب الرئيس التنفيذي للاستثمار

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مقفلة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، وملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت إشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة أصل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الإدارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استثمارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول للأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

يوفر مكتب الرئيس التنفيذي للاستثمار للعملاء حلولاً استثمارية متعددة ومصممة خصيصاً لهم، واستثمارات بديلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنتجات استثمارية ذات تأثير تساهم في دعم الاقتصاد المحلي.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي أو أوراق مالية معينة، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناء على ما سبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مستثمر ومدى قابليته/ رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناسباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عمومياً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات أو تصفيها جزئياً أو كلياً. إن أسواق الأوراق المالية والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكليّة ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة، جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقوم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتقنين هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبينة عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الأفاق المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تتصلح فعلياً. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغيير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. قد يحصل المستثمر على مبلغ أقل من المبلغ الأصلي المستثمر في حالات معينة، بعض الأسهم أو الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تملك الجزيرة كابيتال و/أو الشركات التابعة لها حصصاً في الأوراق المالية المخكورة في هذا التقرير بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر عن طريق صناديق استثمارية تديرها و/أو ضمن صناديق استثمارية تحار من قبل أطراف ثالثة. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيد، والقبول بهذا التقرير بعني قبول الالتزام بالقيد السابقة.

إدارة الأصول | الوساطة | المصرفية الاستثمارية | خدمات الحفظ | المشورة

الإدارة العامة: طريق الملك فهد، ص.ب. 20438 الرياض 11455 المملكة العربية السعودية، هاتف: 011-2256000 فاكس: 011-2256068